

الجمهورية التونسية
المجلس الوطني التأسيسي

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون يتعلق بالترخيص في الزيادة
في حصة الجمهورية التونسية لدى صندوق النقد الدولي
(عدد 2012/12)

و

مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على
تعديل اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي
(عدد 2012/13)

تاريخ إحالة المشروعين على المجلس : 2012/05/22

الوثائق المرفقة بالمشروعين:

* وثيقة شرح الأسباب

* لائحة مجلس محافظي الصندوق

تاريخ انتهاء الأشغال : 2012/06/05

رئيس اللجنة: السيد الفرجاني دغمان

مقررة اللجنة : السيدة لبنى الجريبي

نائب الرئيس: السيد المنصف شيخ روجه

المقرر المساعد الأول : السيد المعز بالحاج رحومه

المقرر المساعد الثاني : السيد المنجي الرحوي

نظر اللجنتين

لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية	لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروعين : 2012/05/22	
<p style="text-align: center;">جلسة اللجنة: الثلاثاء 05 جوان 2012</p> <p style="text-align: center;">قرار اللجنة: الموافقة</p> <p style="text-align: center;">تاريخ إنهاء الأشغال: 07 جوان 2012</p> <p style="text-align: center;">رئيسة اللجنة : سعاد عبد الرحيم</p> <p style="text-align: center;">المقرر : إياد الدهماني</p>	<p style="text-align: center;">جلسة اللجنة: الثلاثاء 05 جوان 2012</p> <p style="text-align: center;">قرار اللجنة: الموافقة واحتفاظ عضوين</p> <p style="text-align: center;">تاريخ إنهاء الأشغال: 07 جوان 2012</p> <p style="text-align: center;">رئيس اللجنة : السيد الفرجاني دغمان</p> <p style="text-align: center;">المقررة : السيدة لبنى الجريبي</p>

أولاً - تقديم المشروعين:

في إطار الإصلاحات واسعة النطاق التي يشهدها صندوق النقد الدولي، صادق مجلس محافظي الصندوق في قراره عدد 2 - 66 بتاريخ 15 ديسمبر 2010 على توصية تتضمن إجراءين أساسيين يتمثلان في:

1 - استكمال المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص وذلك بـ:

- الترفيع في إجمالي الحصص للبلدان الأعضاء بنسبة 100 % لكي يرتفع من 238,4 مليار من حقوق السحب الخاصة حالياً أي ما يعادل 552,6 مليار دينار تونسي إلى حوالي 476,8 مليار من حقوق السحب الخاصة ما يعادل 1105,2 مليار دينار تونسي،
- استكمال إعداد الصيغة الجديدة لاحتساب الحصص بهدف تبسيطها وإدخال المزيد من الشفافية عليها مع حلول جانفي 2013.

وبمقتضى هذا القرار يرخّص للدولة التونسية الزيادة في حصتها بمقدار أقصاه 258.7 مليون من حقوق السحب الخاصة أي ما يقابل 599.6 مليون دينار تونسي لكي ترتفع من 286.5 مليون من حقوق السحب الخاصة حالياً إلى 545.2 مليون من حقوق السحب الخاصة.

2 - مراجعة عدد وتركيبه مجلس المديرين التنفيذيين بالصندوق في إطار إصلاح نظام الحوكمة لهذه المؤسسة وذلك بـ:

- اعتماد مبدأ الانتخاب لكل أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين،
- المحافظة على العدد الحالي لأعضاء مجلس المديرين التنفيذيين ومراجعتهم كل ثماني سنوات ابتداءً من تاريخ دخول إصلاحات الحصص حيز التنفيذ،

- التخفيض في العدد الجملي لمقاعد البلدان الأوروبية المتقدمة في مجلس المديرين التنفيذيين بتحويل مقعدين لفائدة الدول الناشئة،
- إمكانية إضافة نائب مدير تنفيذي ثانٍ لتعزيز تمثيل المجموعات التي تضم سبع دول أو أكثر مما قد يتيح الفرصة للمجموعة التي تنتمي إليها تونس لتعيين نائب مدير تنفيذي ثانٍ.

ثانيا . أعمال اللجنة وتوصياتها:

اجتمعت اللجنة يوم 05 جوان 2012 واستفاض النقاش بخصوص ضرورة تنوع مصادر التمويل الخارجي لبلادنا وعدم التعويل المفرط على المؤسسات النقدية الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

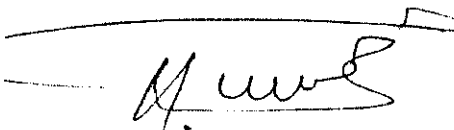
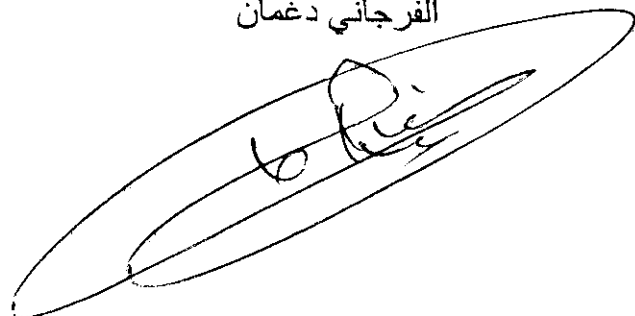
واعتبارا أن تونس وافقت في السابق على الترفيع في حصتها منذ انضمامها إلى الصندوق، ومواصلة لانتهاج بلادنا سياسة الاستمرارية، إضافة إلى التأثير السلبي على سمعتنا في حالة عدم إقرار هذه الزيادة، ارتأى أعضاء اللجنة الموافقة على هذا الترفيع، وأوصوا في المقابل بضرورة الإسراع بإصدار القانون الخاص بالتمويل الإسلامي والتشجيع على العمل بآلية الصكوك الإسلامية التي أثبتت نجاعتها في امتصاص عجز الموازنة.

ثالثا . قرار اللجنة:

تمت الموافقة على الاتفاقيتين واحتفاظ عضوين.

المقرر المساعد الأول
معز بالحاج رحومة

رئيس اللجنة
الفرجاني دغمان

2012 / 12

المجلس الوطني التأسيسي الواردات
22 ماي 2012
رمز الإدارة: / عدد

مشروع قانون

2012 / 12

يتعلق بالترخيص في الزيادة في حصة الجمهورية التونسية

لدى صندوق النقد الدولي.

الفصل الأول :

يرخص في الزيادة في حصة البلاد التونسية لدى صندوق النقد الدولي بما قدره مائتان وثمان وخمسون مليون و سبع مائة ألف (258.700.000) من حقوق السحب الخاصة بحيث تصبح الحصة الجديدة للبلاد التونسية في المنظمة المذكورة خمس مائة وخمس وأربعون مليون ومائتا ألف (545.200.000) من حقوق السحب الخاصة مقابل مائتين وستة وثمانين مليون وخمسمائة ألف (286.500.000) من حقوق السحب الخاصة سابقا.

الفصل 2 :

يتولى إنجاز تلك الزيادة البنك المركزي التونسي طبقا لأحكام القانون عدد 71 لسنة 1977 المؤرخ في 7 ديسمبر 1977 والمتعلق بضبط العلاقات بين البنك المركزي التونسي وصندوق النقد الدولي من جهة وصندوق النقد العربي من جهة أخرى.

2012/13

المجلس الوطني التأسيسي السياسات
22 ماي 2012
رمز الإدارة...../عدد

2012/13

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالمصادقة على تعديل اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.

فصل وحيد:

تمت المصادقة على تعديل اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي الملحق بهذا القانون و المضمن في لائحة مجلس محافظي الصندوق عدد 2-66 في تاريخ 15 ديسمبر 2010.